10 أقل من المستوى المطلوب

إنهما أشبه بضفتي نهر، أبداً مفترقتان، تمتدان على طول عقود من الزمن، ويلوح أنهما تضربان في الأرض على غير هدى. هؤلاء هم مسجلو الإحصائيات لأمة اتساع النهر فيها يحدد ضفتين متمايزتين عن سواهما، وتسيران متوازيتين، وبذلك تفصلان إلى الأبد بين الأكثرية والأقلية كما تفعل المخططات البيانية لمتوسط دخل الأسرة بين الطبقة المتوسطة، والمشاركة الجامعية ونيل الشهادة الجامعية.

تتشابه مشكلة النهر مع المشكلة التي تحددت على نحو واضح من حيث العوائق الاقتصادية التي أحبطت على مدى التاريخ هِمَمَ الطلاب متواضعي الحال عن متابعة تعليمهم الجامعي. وكانت كل الخيارات السياسية قد جرى اختبارها لخفض ثمن التعليم الجامعي: من المنح التي تقدم مباشرة للطلاب المعوزين، وضمان قروض الطلاب، والقروض الطلابية المدعومة، وأعمال الطلاب الممولة من الخارج، والمنح المقدمة لتشجيع المؤسسات لاستثمار المزيد من مواردهم في برامج المعونة المالية المقدمة للطلاب.

وبالرغم من ازدياد الالتحاق إلى الجامعات إلا أن الفجوة ما زالت كما هي، وفي بعض الحالات ازدادت اتساعاً. ويذهب بعضهم إلى أن الحكومة الفيدرالية خصوصاً لم تبذل كل ما في وسعها في هذا المجال – ذلك أن القوة الشرائية لمنحة بيل Pell، وهي البرنامج الرئيس لتوزيع المعونة الفيدرالية الممنوحة للطلبة، لم تستطع أن تساير التضخم. وهناك آخرون يلحظون، وهم يشيرون إلى الولايات، أن عزوفها عن رفع معدلات الضرائب كان عاملاً

رئيساً في حمل المؤسسات العامة على رفع أسعارها سريعاً، فاضطروا إلى تقاضي أسعار أقصت بالنتيجة عدداً كبيراً من الطلاب ذوي الإمكانات الاقتصادية الأقل.

لقد عرضنا في غير هذا المكان، أساساً بوصفه جزءاً من عملنا مع باتي غمبورت والمركز الوطني لتحسين المرحلة ما بعد الثانوية (NCPI)، أن كشاف الكليات والجامعات، مثل التصنيفات التي تصدرها مجلة يو. اس. نيوز، تولي وزناً كبيراً للطرف الأول من المعادلة –عدد وأنماط الطلاب المسجلين– دونما اعتبار لمحتوى التعليم وجودته الذي توفره أو تأثير المؤسسة على تعلم الطلاب وإنجازاتهم اللاحقة. فعوضاً عن الاقتصار على حساب الأعداد ومعدلات المشاركة الأولية، فقد رأينا أن من المهم السؤال: «الدخول إلى ماذا؟» وكنا مدركين أن الإجابة عن هذه الأسئلة تعني الاكتشاف مجدداً أن ممارسات التعليم العالي الأساسية ظلت إلى حد بعيد ثابتة دون تغيير؛ إذ إن العديد من الموضوعات التي كانت في عام 1970، تتصدر جدول التغيير ما تزال صالحة اليوم – أو كما ذكر التقرير النهائي الذي صدر عن المركز الوطني:

> يتساءل النقاد دورياً عن التعلم الذي يبديه خريجو الكليات. وفضلاً عن ذلك فإن فجوات التحصيل الدراسي في التعليم العالي ما تزال مستفحلة وتفصل بين الطلاب الذين ينتمون إلى الشريحة الاجتماعية – الاقتصادية الدنيا والعليا، والجماعات الإثنية والعرقية. وبالرغم من تكرار الدعوات إلى إعادة ترتيب إعداد الهيئة التدريسية مستقبلاً. لم يحدث أي إصلاح ملحوظ في تعليم الطلاب الذين يعدون للتخرج. فالكليات والجامعات لم تحقق من التقدم إلا بعضه في إنشاء هيئة تدريس تعكس التنوع المتزايد بين الطلاب الذين تقوم بتعليمهم. فضلاً عن ذلك، فإنه في حين يتفق الناس جميعاً على أن تحسين الأداء التعليمي ينطوي على مزيد من التفاعلات المنسقة بين المدارس الأولية والثانوية، فإن الصلات في ما بينها ما تزال ضعيفة.

أما الذي لم يغب، طبعاً، فكان أهمية التعليم الجامعي في الكليات لأعداد متزايدة إلى حد كبير من الطلاب المحرومين – ليس بوصفه امتيازاً، إنما من حيث إنه ضرورة لتوسيع آمال هؤلاء. فقد أصبح التعليم في الكليات أساس النجاح الاقتصادي الشخصي. ومع أن الكليات والجامعات لم يطرأ عليها من التغيير إلا القليل، فإن الأهمية المعلقة على منتجاتها

الأساسية ظلت كما هي دون أن يطرأ عليها تحول أساسي. شهادات مثل الأوسمة خيطت على وشاح أخضر، وسلسلة من الشهادات المتعاقبة -بدءاً من شهادة زميل مشارك فبكالوريوس فماجستير فدكتوراه- وقد غدت إشارات تنم على الإنجاز وهي من ثمّ المدخل إلى دروب النجاح الشخصي. وأصبح ما وصفه تقرير المركز الوطني لتحسين التعليم في المرحلة ما بعد الثانوية: «هذا الفاصل بين الضرورة المجتمعية والقصور المؤسساتي» صار في حد ذاته دافعاً قوياً لإعادة تشكيل الكليات والجامعات، وغالباً ما كان ذلك بالحد من قدرتها على الاستجابة للقوى النامية للأسواق، وتحقيق شروط الميثاق الاجتماعي الذي ربط تاريخياً التعليم العالي الأمريكي بالأمة التي يخدمها.

يعود هذا التركيز على ميثاق اجتماعي يربط التعليم العالي والكيان السياسي، إلى فكرة هنري روسوفسكي عن عقد اجتماعي يربط بين أعضاء الهيئة التدريسية والمؤسسات التي تتولى تعيينهم؛ ويفترض كل تصور أن الروابط حقيقية، وإن كانت هذه الروابط تبلى باطراد بتأثير قوى السوق. أما الفكرة الأخرى التي يكونها كل فرد، على الأقل ضمنياً، فهي أن الطريق إلى الأمام لا تقتضي مجرد التكيف مع السوق، وإنما مزيجاً فعلياً من الأغراض الاجتماعية والتجارية، على نحو تأتي فيه هذه الأخيرة لتعزز الأولى. ويؤكد الميثاق الاجتماعي أن للكليات والجامعات دوراً حيوياً في ضمان القوة الاقتصادية وروح التنافس لدى الأمة عبر إنتاج عمال مهرة. إلا أن وراء الوظيفة العملية خدمة الكليات والجامعات للمصلحة العامة بتخريج مواطنين مثقفين حافظين للمعرفة في الحقول كافة وعاملين على تطويرها بغض النظر عن قوة سوقهم، وقائمين على تحقيق ما يتوقعه الجمهور من إتاحة التعليم العالي لكل طالب يبدي رغبة والتزاماً بالتعلم. فلقد فهم المواطنون تاريخياً أن الاستثمار الحكومي في التعليم العالي، يُجرى عبر دعم الولاية للمؤسسات العامة وتمويل الخزانة الفيدرالية للمعونات المالية للطلبة والأبحاث كون ذلك وسيلة مناسبة لتحقيق أهداف المجتمع.

سياسة عامة موجهة من السوق

يواجه المرء عند هذه النقطة حالة أخرى من دواعي السخرية التي تسم الكثير من هيامنا بالأسواق والاستجابات المؤسساتية. فقد كان ينظر إلى الحكومة الفيدرالية، تاريخياً، على أنها ذات دور محدود وحسب في توفير الدخول إلى الكليات

والجامعات الأمريكية. ولم يكن دعاة التعليم العالي ليفلحوا حتى عقد السبعينيات الماضي في الحصول على مخصصات فيدرالية لدعم تكلفة التعليم في الكليات – وذلك كله بدعوى الحرص على ألا تتحول المساعدة المالية المحدودة إلى فرص تعليمية محدودة.

كان النزوع يتجه مبدئياً لتوجيه الأموال من المخصصات الفيدرالية إلى الكليات والجامعات لتستخدم عندئذ في دعم برامج مساعدة الطلاب مالياً. ولكن تلك الفكرة لم تتخط العتبة البتَّة، وإن حظيت بتأييد شديد من القوى الضاغطة المعنية بالتعليم العالي. والحق أن الكونغرس لم يكن في مزاج قوي، حتى في السبعينيات من القرن العشرين، لمنح التعليم العالي ما يبدو للناظر شيكاً مفتوحاً. وما ظهر عوضاً عن ذلك كان خطة ترمي إلى تمويل الطلاب الذين سوف «يصوتون بأقدامهم» عند تقرير من هم الطلاب الذين سوف يحصلون على بطاقات المعونة المالية.

كانت السوق تقرر –بدلاً من أي هيئة حكومية– وجهة توزيع المال العام فعلياً. ففي الأعوام التي تلت، تعزز هذا الالتزام بالسوق غير المعلن إلى حد بعيد، بإضافة قروض مكفولة وممولة من الهيئات الفيدرالية، ووجهت الأموال أولاً إلى الطلاب ولم تذهب إلا لاحقاً لتمويل المؤسسات التي شاؤوا الانتساب إليها. والامتياز الوحيد كان اجتماع العمل والدراسة عند الطلاب، وكلاهما أفاد المؤسسات أولاً وطلابها المنتسبين إليها ثانياً.

أما الأمر الذي لم تتمكن الهيئات الحكومية من القيام به سواء على مستوى الولاية أو الاتحاد في مجال نظام الدراسة الذي يمتد اثنتي عشرة سنة، فقد حققته للتعليم العالي منح بيل والقروض الطلابية المضمونة والمدعومة الذي طرح نظام السندات الممولة من الخزينة الفيدرالية. ولكنه لم يكن كافياً بأي معيار لجعل كل كلية وجامعة قادرة على تحمل أعباء كل طالب، سوى أن البرنامج كان استثنائياً بحجمه الضخم – ففي السنوات الأخيرة كان يتم صرف أكثر من 11 مليار دولار سنوياً على 4.5 ملايين ونصف المليون طالب مسجلين في الجامعات.

ولأن منح بيل وفرت رواتب وقدمت أقساطاً تعليمية صار بوسع البرنامج أن يقدم للطلاب ذوي الإمكانات المحدودة مساعدة نقدية ذات شأن. وفي دليل الطالب الذي تصدره وزارة التعليم ردت منحة بيل على الطلاب الراغبين والمؤهلين للاستفادة من منحة بيل الدراسية

وأجابتهم عن سؤال كثيراً ما يُطرح: «كيف يتم الدفع لي؟» بالقول: «يمكن لمعهدك إما أن يقوم باعتماد المنحة وتحويل قيمتها إلى حساب المعهد الذي تنتمي إليه أو الدفع لك مباشرة بوساطة شيك، وإما الجمع بين هاتين الطريقتين. وقد وجدت المعاهد ذات الكلفة المتدنية في المنحة الفيدرالية والقروض منجم ذهب، حين يصبح طلابها مؤهلين لتلقي المنح. وجدير بالذكر أنه في عقد الثمانينيات أصبح التعليم العالي حافلاً بالقصص التي تروى عن عملاء لمدارس بمنزلة واجهة مخازن متنقلة يسيرون وهم يدفعون بعربات تحمل الأوراق اللازمة لطلب سندات الإعانات المالية الفيدرالية.

وسواء كان مشكوكاً في صدق تلك الروايات التي تروى عن طلاب كانوا ينتسبون للكليات والجامعات والمدارس التجارية في آن واحد لمجرد الإفادة من التسهيلات المالية التي تقدم، وهي السبب في وضع البرنامج أصلاً. وكان ما أضفى الثقة بتلك الأقاصيص الغرامات العالية التي كانت الدولة تفرضها على التأخير في تسديد أقساط القروض المكفولة والأقساط المتدنية عن القروض الممنوحة بموجب منح بيل، وإن لم يكن هناك الكثير من الضغط للتخلي عن السوق بوصفها الموزع الرئيس للمعونة الطلابية من الخزانة الفيدرالية.

أما موضوع ما إذا كانت مشروعات معونة الطالب الفيدرالية قد أفادت المؤسسات بأن أتاحت لها تقاضي أسعار أعلى فكان أكثر تعقيداً؛ إذ أدى إلى جدال شديد وإن شابته حدة أحياناً بين حفنة من الاقتصاديين الذين يعنون بأمر التعليم. أجعلت منح بيل التعليم العالي أيسر منالاً؟ ثم أتراهم قد وسعوا الفرصة الاقتصادية والتعليمية أيضاً في الولايات المتحدة؟ أم أن ارتفاع أسعار المؤسسات اقتصر أثره على مجرد امتصاص المعونة الفيدرالية وحسب، ولم ينتج عنه سوى أثر ضئيل على توفير مزيد من الفرص أو تخفيف الأعباء؟

وكما يحصل غالباً في قضايا السوق وآليات السوق فإن الإجابة ليست واضحة تمام الوضوح. والواقع أن صافي الزيادة في عائدات الرسوم الجامعية يتجاوز بالتأكيد أضعاف المخصصات من الخزينة الفيدرالية والمتاحة عبر منح بيل والبرامج الفيدرالية المماثلة الأخرى. أما تلك الجامعات التي رفعت أسعارها أكثر من سواها -وهي الكليات والجامعات المرموقة الخاصة منها والعامة في البلاد- فقد أمكن لها ذلك بفضل ازدياد الإقبال على الشهادات التي تمنحها على نحو كبير، في حين أن الأماكن المخصصة لاستيعاب الطلاب في

السنة الجامعية الأولى لم تزدد إلا ببطء شديد. وكانت هذه المؤسسات وحدها التي يرجح أن تبذل من مخصصاتها لتمويل برامج المعونة المالية المقدمة للطلاب. ولا ريب في أن المؤسسات المتوسطة قد استخدمت الأموال المتوافرة من المعونة الفيدرالية في التخفيف من أثر رفع أسعارها – ولكن هذه الزيادات اقتضاها في معظم الأحوال التضخم الكبير الذي عرفته البلاد في عقد السبعينيات وما تلاه، في المؤسسات العامة، نتيجة الافتقار للمزيد من المعونات التي تقدمها الولاية. أما المؤسسات ذات التكلفة المنخفضة –مثل كليات المجتمع وبعض المدارس الخاصة– فقد كان مؤدى ظهور المنجم الفيدرالي ارتفاع عدد المسجلين لديها ومن ثمّ المزيد من العائدات، أكثر من ازدياد الأسعار في حد ذاتها. وكان ازدياد الانتساب بالضبط مطابقاً لما قصد من المنح الفيدرالية أن تأتي به – المزيد من الطلاب، والمزيد من الفرص بأسعار مقبولة.

ولكن البرامج الفيدرالية قد أحدثت تغييراً في التعليم العالي من ناحية مهمة واحدة، وإن كان قلما جرى الإقرار بها. فعند استعادة ما جرى نجد أن المهم في الأمر لم يكن تقديم المنح مباشرة، وإنما القروض. ففي عقد السبعينيات أتاح قانون معونة ذوي الدخول المتوسطة تقديم معونات فضلاً عن قروض مكفولة من الخزانة الفيدرالية لكل المواطنين تقريباً. وكان بعض أكثر المقبلين على الإفادة من برامج القروض الفيدرالية، في ذلك العقد الذي شهد التضخم الكبير، الأسر ذات الدخل العالي التي وجدت أنه بوسعها الاقتراض لتسديد نفقات تعليم أبنائها، باستغلال جانب من القانون الذي يحكم القروض ويقول إن القروض لا تترتب عليها فائدة طالما أن الطلاب مثابرون على الدراسة دون انقطاع. ويكون البدء بالتسديد بعيد تخرج هؤلاء الأبناء بدولارات أرخص جداً.

ولما أصبحت البلاد في منتصف عقد الثمانينيات صار الاقتراض لتسديد نفقات الدراسة الجامعية الإجراء المعتاد عند الجميع تقريباً. وصارت معظم المؤسسات تحاول تدبير القروض الفيدرالية بأقساط السوق المعتادة – في حين أن القروض الممنوحة للطلاب صارت في معظم المؤسسات جزءاً من رزم المعونة المالية المعتادة التي تستند إلى حاجة الطلاب كافة، وتقدم تقريباً لكل الذين يتلقون المعونة. ولقد أصبح الادخار الجامعي نوعاً من المفارقة التاريخية – وخطأ في حالة الأسر ذات الدخل المتوسط والأبناء الذين يسعون إلى الالتحاق بالمؤسسات

ذات الأسعار المتوسطة وحتى المرتفعة؛ ولأن الصيغ الأساسية التي استخدمت في الحساب كانت مضطرة لاعتبار المدخرات المتوافرة أصولاً، فإن ما تدخره أي عائلة يحسب لها من أصل المعونة المالية المقدمة للطالب. ولقد زاد انكماش المسؤولية الأبوية في التسعينيات من القرن العشرين، كما انقطعت الحاجة لاعتبار العدالة في البلاد أصولاً يمكن أن تتحول إلى أوراق نقدية تسدد بها رسوم الدراسة.

أما سؤال كلارك: «من يدفع؟» فإن الإجابة صارت تنحو باطراد إلى القول: إنهم الطلاب أنفسهم. وقد غدت تكاليف الدراسة تزداد بأسرع من معدل التضخم. وبات عليهم تحمل مستويات رهيبة حقاً من الدَين الشخصي. ولم يكن من أسباب العجب أن يجد هؤلاء الطلاب أنفسهم يعملون لتسديد نفقات الكلية وهم ما زالوا على مقاعدها. ولم يكن من المستغرب أن نجد يومئذ فتياناً وأحياناً من هم في سن أكبر يعملون ويحضرون الدروس كافة. وليس من دواعي العجب إن كان معظم الطلاب، ينشدون من الدراسة في الكليات الترقية المادية، سواء اقترضوا للدراسة أو عملوا، أو جمعوا بين الاثنين.

أغراض مزدوجة

غالباً ما يضيع في خضم تطور هذه الحكاية ذلك البحث الذي بدأ به كل شيء. فيا ترى أثمة سياسات أو برامج مؤسساتية عامة ما إن توضع في مكانها وتحظى بتمويل كامل حتى تجعل الدراسة في الكلية ممكنة لكل راغب؟ لقد كانت المسألة في بعضها مسألة بحث عن حياد اقتصادي حيث لا يكون ضعف قدرات المرء أو أسرته عائقاً يحول دونه وحضور الدروس في الجامعة. لكن السعي للحصول على الإنصاف والعدالة له الأهمية نفسها؛ إذ يجب أن يتغير هذا العالم الذي معظم طلاب التعليم العالي فيه من البيض، ومن أسر جلها أقل ما يمكن أن يقال فيهم إنهم على شيء من اليسار.

وكان لا بد لموضوع الانتساب إلى الكلية أو الجامعة من أن يتشابك -والبعض يرى أنه لا ينعزل عن- موضوع ما إذا كانت برامج الفعل الإيجابي ضرورية لمعالجة آثار قرنين من معاملة الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية كونهم أقل من مواطني الجمهورية الذين يتمتعون بحقوق المواطن كاملة. فإذا كان التعليم على مستوى الكلية أو حتى ساعات فيها قد جلب

لشخص ما مزية، وإذا كانت شرائح معلومة من السكان قد أُنكر عليها عبر التاريخ بلوغ التعليم العالي فلسوف يكون هناك مسؤولية عامة لتقويم هذا الخطأ بكل الوسائل المتوافرة. فتقويم ذلك الخطأ يعني للأمريكيين الملونين عموماً والأمريكيين الإفريقيين خصوصاً، المزيد من المعونات المالية الموجهة إلى الطلاب والقبول الاستنسابي.

لقد سيطرت هذه السياسة واندفاعتها التوءم على وسط المسرح طوال معظم الستينيات ووقت طويل من السبعينيات في القرن العشرين. وكانت تلك ابداً سياسة تقوم على طبقة جليد هش، وتعتمد على استعداد المؤسسات لتجعل السباق عنصراً واضحاً في عملية القبول، وعلى استعداد الحكومة لتوفير التمويل اللازم. ثم كان أن طرحت في أواخر السبعينيات قضية آدم باكيه أمام المحكمة العليا. وتفصيل القضية أن باكيه قد تم رفض طلبه للانتساب إلى كلية الطب بجامعة كاليفورنية – ديفيس. وفي المحكمة أثبت محاموه أن طلاباً من الأقليات قبلت طلباتهم للانتساب إلى الكلية، على الرغم من أن درجاتهم وعلامات اختباراتهم كانت منخفضة، في حين أن موكلهم حرم من الانتساب في ما وصفه باكيه ومناصروه بأنه حالة واضحة من التمييز المعاكس. وفي العام 1978، أصدرت المحكمة العليا حكماً مثيراً للالتباس والاختلاف معاً: إذ أعطى الحق لباكيه أن ينتسب إلى هذه الكلية، إنما مع حفظ حق المؤسسات باستخدام أدوات العمل الإيجابي في صوغ الصفوف القادمة.

ولقد كان القرار في شأن باكيه والضجة التي أثارها القرار ذروة العمل الإيجابي بوصفه سياسة قومية مصممة لمواجهة قضايا الالتحاق بالجامعات والعرق. وبعد صدور المبرر المؤيد لمنح الأمريكيين من أصل إفريقي حق الالتحاق المعزّز أو الخاص للكليات والجامعات كطريقة لإصلاح خطأ تاريخي لم يعد هذا المظهر يبرز إن في السياسة وإن في منطق الأمر. فكان أن أعيد توجيه برامج المعونة الفيدرالية المقدمة للطلاب. ليزداد تركيزها على أولئك المحرومين اقتصادياً -والمقصود بذلك جماعة تضم أعداداً من الطلاب وأسراً من الملونين- بوصفها جزءاً من جهد أعظم لتوسيع قاعدة الدعم المعونة المالية الفيدرالية المقدمة للطلاب.

آفاق خبت

في أوائل التسعينيات من القرن العشرين، والولايات المتحدة تتهيأ لامتحانات رئاسية تُجرى وسط كساد يستنزف ثقة الولايات المتحدة بنفسها، تحولت

قضية الالتحاق بالجامعات إلى مسألة فرصة اقتصادية، للأفراد والأمة على الجملة. ولئن كان هذا الكشف مؤلماً فإن معظم الأمريكيين كانوا في سبيلهم للاعتقاد بأن موقع بلدهم في الاقتصاد العالمي قد تلاشى على نحوٍ ملحوظ؛ فقد غدت أمريكة الجديدة مستورداً للسيارات والآلات، والفولاذ والمنسوجات والإلكترونيات الاستهلاكية وأشباه الموصلات في الحاسوب. وحتى في قطاع الخدمات الذي كاد أن يكون ابتكاراً أمريكياً خالصاً، صارت الشركات الأمريكية تفقد مواقعها التي كانت ذات يوم المهيمنة في المصارف والاتصالات بل في الإعلان.

والأسباب الطاغية في هذا الانزلاق: سوء الإدارة، والانشغال الكبير بالأرباح على المدى القصير على حساب الاستثمار طويل الأمد؛ والانخفاض الشديد في معدلات الادخار؛ وقصور الهيئات العامة عن الإفادة إستراتيجياً من القدرة التنافسية للولايات المتحدة؛ وانحدار التفوق النسبي لإنتاجية العمال الأمريكيين. وكانت هذه الأخيرة مؤلمة حقاً؛ إذ بات الأمريكيون يعتقدون حقاً أن ثمة فجوة تزداد اتساعاً بين التعليم الذي ينالونه والمهارات التي يتمتع بها كبار منافسيهم الأساسيين.

لقد سار بموازاة هذا الانحدار الذي أصاب القدرة الأمريكية على التنافس ارتفاع ملحوظ في عدد الشباب الذين هم في خطر [أو المحرومين at–risk] تعليمياً واقتصادياً في الولايات المتحدة. وبغض النظر عن الجدال السياسي القوي الذي سمعه المرء عن هذا الموضوع فإن القصة الحقيقية التي وراءه تتعلق بالافتقار لأي تقدم جوهري في زيادة عدد الطلاب المحرومين الذين حققوا نجاحاً تعليمياً وفيما بعد اقتصادياً. وكان هؤلاء جماعة من السكان لم يتمكنوا على الأغلب من نيل شهادة التخرج في المرحلة الثانوية، ونادراً ما جلسوا على مقاعد الدراسة في المرحلة الجامعية الأولى، حتى لسنة واحدة، وبالنتيجة كثيراً ما كانوا يغيبون عن أماكن العمل.

والمفارقة الساخرة والمؤلمة في هذا الأمر أن قطاعات النظام التعليمي في البلاد، بما في ذلك الكليات والجامعات، كانت على قناعة من أنها قد «أدت واجبها» بفتح أبواب الفرصة أمام أبناء الأمة الذين في خطر. وكانت معظم المؤسسات، ومنها مرة أخرى الكليات والجامعات، أكثر نجاحاً في تحقيق الانتصارات الرمزية منها في توفير فرص الالتحاق بها

وتقديم برامج يفيد منها هؤلاء الذين في خطر. ويُقال في هذا السياق: إن «أداء الواجب» غدا دلالة لغوية رمزية لعرض جماهيري لاتساع أفق التفكير، وغالباً ما كان قناعاً يخفي وراءه القول الضحل المألوف: «الأمور تجري مجراها».

كانت المشكلة في جزء منها أن معظم المربين، ومعهم معظم صناع السياسة والمسؤولين الحكوميين، عرّفوا تقليدياً الإنجاز التعليمي بأنه التقدم عبر «قناة تعليمية» ولا يملك أولئك الذين فقدوا أماكنهم العودة إليها. ويزيد من تعقيد الفكرة القائلة «خاسر مرة، خاسر دائماً» قصور الكليات والجامعات الأمريكيات عن رعاية المؤسسات التي تضم الصفوف الإثنى عشر بوصفها: المورد الأساسي للتعليم العالي من الطلاب الجدد المستهلكين، في شكل معلمين وإداريين من شريحة مهمة من منتجات التعليم العالي ذاته. وأخيراً كانت الكليات والجامعات كثيراً ما تزيد من تفاقم المشكلة بتقصيرها عن استقصاء فضلاً عن استثمار طرائق تدريس بديلة مصممة خِصِّيصى لتلبية الحاجات التعليمية للطلاب الذين في خطر.

استثمار الإنتاجية

ثمة رسالة سياسية رئيسة يعود عهدها إلى انتخابات العام 1992، تقول: إن عكس أو قلب تدني الإنجاز الأمريكي مؤداه رفع إنتاجية العامل. وأن الولايات المتحدة بحاجة إلى أن تحسن استغلال طاقات الإنتاج لدى تلك الشريحة الواسعة من المجتمع الأمريكي التي كثيراً ما كانت تستثنى من الأعمال المجهدة والأكثر عائدية. وبعبارات عملية كان معنى ذلك جلب المزيد من الملونين إلى التيار الاقتصادي والثقافي للأمة.

ولقد انصرفت معظم العناية، في البداية إلى المدارس الثانوية، والمعاهد الفنية المهنية وكليات المجتمع، وأسقطت من الحساب المؤسسات ذوات أربع السنوات دراسية، إلى حد بعيد، على الأقل، بسبب مقاومتها أن تزج مع المؤسسات التي كانت وظيفتها الأولى توفير التدريب المهني، بيد أن معظم هذه الكليات والجامعات بدت تمسُّ المشكلة مساً خفيفاً لأن معظم الطلاب الملونين المنتسبين لها لم يأتوا من البيئات التي في خطر، وإنما لأنهم يشاركون الآخرين في صفات ذوي الدخل المتوسط مثل أقرانهم البيض: فهؤلاء يتحدرون

بوجه أساسي من أسر تعلي من قيمة التعليم؛ كما أنهم درسوا على مقاعد الدراسة في مدارس تشجع على حضور دورات دراسية تهتم بتهيئة الطلاب لمتابعة الدراسة في المعاهد والكليات والجامعات. ولئن كانت مؤسسات التعليم العالي قد فتحت أبوابها لاستقبال أعداد أكبر من الطلاب الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية والإسبانية في عقدي السبعينيات والثمانينيات خارج العدد المحدود من الكليات الإقليمية والمحلية التي عرفت تاريخياً بخدمة السكان الذين أبناؤهم في خطر ومن الأقليات، فإن هذه الكليات لم تفعل إلا القليل لاجتذاب أولئك الذين يمكن وصفهم عن حق بأنهم في خطر وذلك بتمكينهم من النجاح بعد وصولهم إلى الجامعة. بيد أن الكليات والجامعات على العموم قامت بخطوات تتجاوز عتبة دورهم ليتبينوا بأنفسهم الحاجات التعليمية لهؤلاء الطلاب وأنواع البرامج اللازمة لهم.

إن نجاح العسكريين في تجنيد وتدريب الشباب الذين في خطر من الذكور والإناث تقف في تناقض صارخ مع ما لا يحدث في الكليات. ففي العام 1990، كانت نسبة الأمريكيين من أصل إفريقي 31.9% من المنسبين إلى صفوف الجيش، و20.5% في مشاة البحرية، و17.7% في البحرية و17.5% في سلاح الجو. وقد بدأ نجاح العناصر الأساسية في القوات المسلحة بالتزام شديد بالتدريب واختبار النتائج بطريقة منهجية. فلقد كان هؤلاء يتمتعون بقدرة مثبتة لإقامة بنية متماسكة في حياة المجندين بالاستمرار بمتابعتهم أربع وعشرين ساعة. وسرعان ما أدرك هؤلاء المجندون الفوائد القريبة للبرامج التعليمية التي قدمتها القوات المسلحة. وكان هناك حماس للعمل مباشرة مع المدارس الثانوية بوصفها جزءاً متكاملاً من برامج التجنيد التي تشدد على أهمية مهارات العمل والفرص التعليمية. ولم يكن بالتأكيد آخرها مقدرة العسكريين الحرة من كل قيد تقريباً على ضبط المجندين وطرد الذين لا يمكن تدريبهم أو أولئك الذين خرجوا عن معايير الحياة العسكرية.

وكان العسكريون يبيّنون بوضوح أنه حين ترتبط السياسة العامة بحاجة الأمة إلى استيعاب العمال الماهرين والمتعلمين في فرص إفرادية تتيح كل إمكانية لتحسين الذات، يحصل ازدياد ملحوظ في الأداء التعليمي وإنتاجية القوى العاملة. وتبين أن الشعب الأمريكي على العموم والمدارس والكليات الأمريكية على الخصوص قد فشلوا في تحقيق هذا الرابط لمصلحة معظم الطلاب المحرومين.

ويا للأسف فقد الرابط حدّته حين حظي الاقتصاد بالازدهار بالرغم من بعض التحسن الفوري الذي تحقق في النظام التعليمي. أما الدعم الذي صارت التكنولوجيا في النهاية توفره للإنتاجية فقد غير من ديناميات سوق العمالة وقلل من الحاجة لتحسين المهارات لدى الجماعات المحرومة من سكان البلاد. ومرة أخرى حملت موجة جديدة من المهاجرين إلى الولايات المتحدة جمعاً من العمال المهرة والمهيئين للتعلم. وما إن بلغ العقد نهايته حتى كانت الشركات الأمريكية تكتشف مدى السهولة في حل مشكلاتها مع العمال بشحن الوظائف إلى ما وراء البحار. ومع اقتراب نهاية عقد التسعينيات صار من العسير القول باعتماد رخاء الأمة الاقتصادي على تمكين المحرومين من الإفادة من نظام تعليمي يتصف بالكفاية والمقدرة والاستعداد للتدخل ليجعل من هؤلاء طلاب علم وعمالاً.

تغيير الاستعارة المجازية

ولكن الفجوة بقيت واستمرت تسم بإصرار الملامح المتلاشية التي كانت تاريخياً مشدودة إلى ظروف عرقية واقتصادية. والآن بدأت طاولة بيو المستديرة للتعليم العالي التي غالباً ما كان يقودها ألفريدو دي لوس سانتوس الابن، السؤال بكثير من الإلحاح: «ماذا نحتاج لقلب هذا النمط؟» فرد ألفريدو: «لكم أن تبدؤوا بترك فكرة وجود خط أنابيب تعليمي». ولا ريب بأن هذا يعني مسيرة متصلة لأولئك الطلاب الذين يتّسمون بأنهم في «تدفق»، بينما تعني استبعاد أي طالب تسرب بطريقة ما. ومفهوم الأنبوب التعليمي لا يتسع لما رأى ألفريدو أنه «دوران» الطلاب مدة من الزمن في النظام التعليمي وحوله.

والواقع أنه أصبح من الشائع باطراد أن ينقطع الطلاب عن الدراسة ومنهم من يستأنف بعد حين أو يجمع بين الدراسة والعمل، متابعين بين الحين والآخر الدراسة بعد انقطاع بحضور جزئي في كليات المجتمع، مروراً بعدة مراحل من التعليم والعمل قبل نيل شهادة ما بعد المرحلة الثانوية. فلم تأت فكرة خط الأنابيب بما يؤدي إلى استيعاب هذا النوع من الطلاب. ولم يكن يعني ألفريدو ورهطه من الزملاء أمر اللغة بأكثر من أنها إطار عقل يعد الطلاب الذين حادوا عن التيار قد أضاعوا مواقعهم.

لا يذكر «الدوران» بخط الأنابيب وحسب، وإنما يتبادر إلى الذهن وجود منظومة مسخِّرة لتعبئة عقلانية للموارد من أجل حيوية جماعة من السكان. فمن الطائرة يمكن للمرء في كثير من الأحيان أن يلحظ منظومة من روافد الأنهار من مياه الأمطار والقنوات ومحطات الضخ التي تجعل الحياة ممكنة لمدينة كبيرة وسط الصحراء – مثل فينكس ألفريدو. أما مصدر المياه أو وجهة وحدة معينة فأقل في الأهمية من الحفاظ على توافر المياه بمقادير وجودة كافية لاستمرار الحياة.

لقد دعا ألفريدو الجميع للتفكير في أمر المنظومة التعليمية لدى الأمة من حيث مقدرتها على احتواء موارد التعلم وتوجيهها لدى السكان جميعاً. ذلك أنه في نظام تعليمي متكامل حقاً ويتألف من مدارس وكليات وجامعات فضلاً عن برامج التدريب وسوى ذلك من أسباب التعليم في المرحلة ما بعد الثانوية، ينبغي أن يوفر فوائد اجتماعية واقتصادية تزيد كثيراً عن تلك المنافع الممكنة حين تستمد كل وحدة قدراتها من مخزونها الخاص من الطلاب.

لكي يكون النظام المائي والتعليمي فاعلين فإنهما بحاجة إلى مجموعة من نقاط الدخول والممرات المترابطة. وفي هذا النوع من المنظومة التعليمية أخذت الطاولة المستديرة تدعو إلى أن يمضي الطلاب في طرق مختلفة عبر المدارس الأولية والثانوية، حيث يتابع بعضهم الدراسة أربع سنوات في المرحلة الجامعية الأولى، وآخرون يمضون إلى كليات المجتمع، بينما يذهب آخرون مباشرة للعمل أو للخدمة العسكرية. ولا يعد أي من هؤلاء الأخيرين قد تخلى عن متابعة التعليم؛ إذ يستطيعون العودة في أي وقت فيصبحون عندئذ متعلمين كباراً يبحثون عن شهادات واكتساب مهارات عملية محددة. وكان ذلك أنموذجاً يصف شبكة ذات نقاط دخول وخروج وعبور وممرات مختلفة، لكل منها نقطة لقاء أو مؤسسة تقوم بالوظيفتين من حيث كونها نقطة دخول ومحطة ضخ، وتوفر إمداداً ثابتاً من الطلاب لنقطة لقاء أخرى في النظام.

سوق تحت الإدارة؟

تعد أنظمة توزيع المياه أسواقاً مضبوطة – هنالك قدر كبير من الحرية فيما يتصل بمتى وأين يمكن للأشخاص والأعمال استخدام المياه، إنما دائماً في إطار نظام يقتضي تدفقاً متوازناً من المياه. ويمكن عد الأنظمة التعليمية إنتاجية حسب فكرة السوق

المضبوطة، ولا سيّما إذا كان دور النظام المشارك، بوصفه نقيضاً للسوق، تأمين تدفقات متوازنة.

تعتمد الخطوة الأولى في متابعة رمز حوض تجمع المياه وفكرة معاملة النظام التعليمي في البلاد من حيث كونه سوقاً مضبوطة، على تعيين التدفقات المحددة من الطلاب. وأضخم تدفق يتألف في غالبيته من طلاب ينتمون إلى أسر ذات دخل متوسط، وهم الفئة ذات الحصة الغالبة من المنتسبين مباشرة إلى الكليات العامة والخاصة والجامعات التي مدة الدراسة فيها أربع سنوات بعد انتهاء المرحلة الثانوية. وينشأ معظم هؤلاء في بيئات تولي التعليم قيمة عالية.

أما التيار الثاني من الطلاب فتبدو لديه صفات مختلفة اختلافاً صريحاً. وهؤلاء الشباب يتعرضون منذ الولادة أو حتى عند الحمل فصاعداً لصدمات ومعاناة، فيعانون آثار الإساءة البدنية والعقلية، وسوء التغذية والضعف الناجم عن سوء المعاملة. وحاجات هؤلاء تتجاوز قدرات مؤسسات التعليم العادية. ولكنّ للتعليم العالي، وأرباب العمل والمدارس الثانوية، دور يضطلعون به في معالجة احتياجات هذه الجماعة من السكان، إنما هذا دور مشارك إلى حد بعيد، يضاف إلى ما تقدمه الهيئات العامة والخدمة الاجتماعية؛ فيمكن للكليات والجامعات أن تسهم في تثقيف موردي الرعاية والمعونة الأساسيين والقيام بالبحوث وتوفير الخدمة العامة.

إلا أن التيار الثالث من الطلاب هو الذي كان تاريخياً مدار عناية السياسات العامة التي قصد منها فتح المجالات: فالشباب المحرومون يتحدرون في المتوسط، من أسر ذات إمكانات اقتصادية أقل من سواها؛ والكثير منهم ينتمون إلى الجماعات الإثنية التي كان حجم تمثيلها ضعيفاً في التعليم العالي وفي المهن التي تعتمد على المهارة وذات المردود المجزي. كما أن التحصيل الدراسي لهؤلاء يكون في الغالب على الحدود. مع أن الكثير منهم يتمتعون بالقدرة على النجاح في الدراسة ومكان العمل، لكن ليس لديهم سوى القليل من الأسباب التي تدفعهم إلى المثابرة على الدراسة في المدرسة، ثم الانتقال إلى الحياة العملية حيث يمكن لطاقاتهم أن تتحقق تماماً. ولكن الكثير منهم يفلحون في مسيرتهم، وهذه نتيجة تفيد بأن ما هو أمامنا كأس نصفه ملآن ونصفه فارغ. ونجد أن ما يسيّر هؤلاء ورواياتهم

لأحداث في حياتهم وجود رابط دائم بين النجاح الفردي ووجود شخص ما -أب أو أم، أو معلم، أو صديق، أو مرشد- لحظ القدرة الكامنة في الشخص وقدم له التوجيه ومنحه الثقة وبعث فيه الشجاعة طوال حياته.

وإن ضمان دخول هذه المجموعة من الطلاب وعمال المستقبل الكلية والجامعة يعني توفير الفرص المتزايدة الأهمية للتعليم والتدريب. ومن الطرق للتفكير في مواجهة هذا التحدي تبني الإستراتيجيات التي طورتها أكثر شركات البلاد نجاحاً وقوامها إنشاء علاقات مفيدة مع مورديهم الأساسيين. ومن ذلك أن مديري هذه الشركات ما عادوا يرون أن علاقتهم بالموردين تقتصر على مجرد العناية بمواصفات المنتج النهائي. فالإدارة الفاعلة تدرك ضرورة -وعائدية- الاستثمار الكثيف والمباشر لدى الموردين، ومعرفة تفاصيل التصميم وإنتاج المنتجات والخدمات التي يتطلَّبونها قبل طرح منتجاتهم في السوق. ففي ذاك العالم التنافسي يمكن للمشروع الذي يحيط بما ينطوي عليه تحقيق مواصفات الخاصة، أن يكون بدوره شديد التأثير في إنتاج المنتج الذي سوف يستخدمه شخص آخر.

يمكن للدرس المستخلص من مثال التجارة أن يحمل الكليات والجامعات على الإسهام على نحو واسع في ضمان تحقيق آمال الطلاب المحرومين بتطوير علاقات أفضل مع الموردين للمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية التي تعلم هؤلاء الطلاب أولاً. أما الدخول في علاقة تفاعلية مع الموردين فيعني أن الكليات والجامعات عموماً، وهيئات التدريس فيها خصوصاً سوف تعمل مع المدارس الموردة -وهيئاتها التدريسية- لتصميم وتنفيذ برامج تعليم أشد فاعلية تهيئ الطلاب على نحو أفضل للكلية والعمل المنتج. وهذا يعني التخلي عن الموقع الدفاعي، الذي يقول: إننا لا نستطيع تعليم هؤلاء الطلاب؛ لأنهم لم يتعلموا شيئاً في السنوات السابقة لمجيئهم إلينا».

وهذه الشكوى كثيراً ما ترددها المؤسسات التعليمية من كل لون واتجاه، وكل يلقي باللائمة على سلفه ويبرئ نفسه من مسؤولية القصور في التعليم، في حين يزداد الطالب المحروم ابتعاداً إلى أن يهجر الدراسة في النهاية ليصبح في كثير من الأحيان عبئاً على المجتمع. وهذه الظاهرة تقدم رواية واحدة عن عجز التعليم في الولايات المتحدة - عدد الطلاب السود وذوي الأصول الإسبانية الكبار الذين ينتمون إلى البيئات التي في خطر ممن يمكن للتعليم في الكليات والجامعات أن يحدث فارقاً بيّناً في أوضاعهم.

معايرة النظام

يستحيل قيام الأنظمة المتوازنة -والأسواق المضبوطة أيضاً- إلا إذا أمكن معايرة التدفقات والتبادلات. ذلك أن توسيع آفاق المستقبل للشباب المحرومين يعني إحداث تدفقات خاضعة لمقاييس النجاح. كما يعني تجاوز العملية التعليمية للتركيز صراحة معايير الإنجاز في المدارس والكلية. فلا يعود القول: «لا وقت محدداً لإنجاز المهمة» هو بؤرة الاهتمام، إنما «الدروس المستفادة» هي موضوع الاهتمام. وإنها لقسوة وتضليل مكافأة أداء معين على أنه مرض أو حتى القول فيه: إنه إنجاز يحتذى، ثم يغدو فيما بعد ضعيفاً عندما يواجه المنافسة الحقيقية.

في النظام المتوازن ثمة معايير للنجاح. فلقد قام الباحثون في التعليم -الذين يغلب عليهم الخبث وقلما يقرؤون- بتوثيق حشد من المعايير العملية. فطلاب الصف الثالث الذين يعجزون عن القراءة في كتب المطالعة الخاصة بالمرحلة الثالثة حين ينتقل المنهاج المدرسي من التعلم إلى القراءة، وإلى القراءة للتعلم، يواجهون وضعاً صعباً طوال سني حياتهم الدراسية وردحاً واسعاً من حياتهم العملية. وتفيد وثائق «مجلس الكلية» بأن امتلاك ناصية مادتي الهندسة والجبر في المرحلة الثانوية هو ثاني هذه البوابات التي يمر عبرها بنجاح معظم الطلاب الذين يقصدون متابعة الدراسة في الجامعة. أما البوابة الثالثة فهي التمكن من كتابة مقال في المرحلة الثانوية، وهناك من يعتقد أن التمكن من التعامل مع الحاسوب هو البوابة الرابعة وتغدو معدلات تدفق مجموعات الطلاب عبر هذه البوابات مقاييس مهمة في تقدير كفاية هذا النظام وما يتمتع به من إنصاف في تقدير العلامات أيضاً.

تبرز آليات النظام ملامح تدخلات موفقة سبق أن جرى توصيفها بالتفصيل بعرض ما كان قد نجح في الماضي. وذهبت طاولة بيو المستديرة إلى القول إن أنجح برامج التعاون القائم على التفاعل بين المدارس ومؤسسات التعليم العالي إنما كانت تلك التي استهدفت تحسين الإعداد، وتسهيل الالتحاق بالجامعات، والاحتفاظ، والإنجاز لكل الطلاب المحرومين سواء عبروا أم لم يعبروا عن التزام محدد بمتابعة الدراسة في المرحلة الجامعية الأولى بعد نجاحهم في المرحلة الثانوية. وتولي مثل هذه التدخلات اهتماماً خاصاً باضطراب الدافع والإنجاز؛ إذ إن هذين العاملين يشغلان كامل وقت هيئة التدريس الجامعية؛ كما يؤديان إلى

تحسين التعليم في كل من مستوى التعليم ما قبل الجامعي والجامعي. وتحظى هذه التدخلات بتمويل كاف؛ وتستخدم نهجاً بعيد المدى لمساعدة الطلاب على جعل الكلية الهدف المنشود.

وإنه لمن الأيسر الحفاظ على توازنات على مستوى النظام حين يعلم أولئك المسؤولون عن تدفقات معينة –المهندسون المسؤولون عن محطة الضخ التي اعتمدناها في مثالنا– كيف يعمل النظام ككل. وبذلك يصبح من الأهمية بمكان أن يكون للهيئة التدريسية في الكلية اطلاع مباشر على جو المدرسة المتوسطة أو الثانوية التي تقبل انتساب الطلاب المحرومين. فلطالما ترك للهيئة التعليمية في المدرسة أن تستوعب وتنهض برسالة التحديات التي تواجهها المؤسسات ذات الصفوف الاثنى عشر في الوصول إلى الفتيان المحرومين – سواء أكان هؤلاء من سكان المدينة أم الريف، أفارقة أمريكيين، أم من البيض أم من ذوي الأصول الإسبانية. وهناك في الهيئة التدريسية الجامعية من يحتاج إلى امتلاك إدراك أوسع لحجم التجمع المتزايد من الشباب الذين يصدرون عن أوضاع أكثر عوزاً ولا ينالون إلا القليل من الإعداد التعليمي أو الثقة بالنفس اللازمين للنجاح في الكلية أو العمل. وإن اكتساب فهم أفضل لهذا المورد من الطلاب من المحتمل أن يحض على توفير قدر أكبر من الاستعداد لتجربة مناهج دراسية وطرائق تدريس بين هيئة التدريس في التعليم قبل الجامعي بصفوفه الاثنى عشر k-12 والمؤسسات الجامعية، بما يؤدي إلى برامج تتيح للطلاب المحرومين النجاح في التعليم العالي والقوة العاملة.

ومهما بدت المبادئ المعروضة آنفاً سليمة ومتفائلة من حيث المنطق المجرد، فإن صوت التجربة يقول: إنه سيكون هناك أبداً معوّقات قوية مناهضة للتغيير. وتشير معظم الجوائز والحوافز الراهنة في التعليم العالي إلى انحراف 180 درجة عن مسار الإنجاز المرتفع في التعليم الذي حددناه. وليس أقل العقبات التي تحول دون التغيير ما تشعر به، في كثير من الأحيان، الهيئات التعليمية في المرحلتين الابتدائية والثانوية من نفور تجاه الهيئات التدريسية في الكلية والجامعة التي يغلب أن تتخذ مواقف متعالية حيال أولئك الذين ينبغي أن يكونوا شركاءهم الطبيعيين. ولكن كي يكون النجاح حليف مفهوم التصميم التفاعلي عليه أن يولي كل ناحية من النظام التعليمي أهمية وحصة متساوية لكل شريك في إنجاز الطلاب الذين عند حدود النجاح.

دور الولايات

يعتمد إرساء النظام المطلوب من التدفقات والشراكة إلى حد كبير على جهد متبادل بين بشر – مدرس لمدرس، إداري لإداري، ثانوية إلى كلية، نظام جامعي لنظام مدرسي. وعند الحديث في كيفية عمل النظام يعرض مثال محطة الضخ وصورة القنوات والأنابيب والخزانات التشبيه المناسب. أما عندما يبلغ الأمر تمويل النظام وعمله فإن عالم الأسواق وإدارتها هو المنظور الأفضل.

لقد انطلقت الهيئات العامة إلى حد بعيد، وفي جُلِّ الأمر، على أساس الافتراض بأن نظامين تعليميين، وليس نظاماً واحداً وحسب، تدفعهما الضرورة إلى التواصل أو التفاعل. فنجد في معظم الولايات أن إدارة وتمويل التعليم الاثنى عشري منفصل كما هو متميز عن إدارة المعاهد والكليات والجامعات العامة. كما أنه كثيراً ما تكون الدوائر التنفيذية المسؤولة واللجان التشريعية مختلفة عن بعضها، بينما الصيغ والإجراءات التي تحكم التمويل ليس لديها سوى تشابه قليل مثل التشابه بين المريخ والزهرة.

ويتم تمويل المدارس العامة عبر المنطقة التعليمية التي ترفد المنح المقدمة من الولاية بالعائدات المستمدة من الأملاك المحلية والضرائب المفروضة على الفاعليات الاقتصادية. إلا أن هيئات الولاية هي التي تفرض المعايير وتتحمل المسؤولية الرئيسة عن تنظيم نشاطات المدرسة ورصد النتائج التي تحققها المدرسة. ولكن الاختبارات المجازة من الولاية وإن كانت موضع خلاف في كثير من الأحيان إلا أنها تظل ركناً راسخاً من المشهد. وفي حين أن صيغ التمويل كثيراً ما تتضمن مكوناً قوياً يقوم على معدل الحضور فإنه قلما يعكس حال سوق التعليم من حيث نهج الولايات في تمويل مدارسها العامة.

أما الكليات والجامعات، العامة والخاصة سواء بسواء، فإن السوق تتولى توزيع منح الولاية. وجدير بالذكر أن معظم الولايات تقوم باستخدام صيغ تسجيل معدَّلة لوضع خطوط الأساس الضرورية للتمويل. وجدير بالذكر أنه في العديد من الولايات الكبرى في البلاد توزع المنح المالية التي تقدمها الولاية للطلاب على شكل سندات كما هو الحال في المنح المالية التي تقدمها الحكومة الفيدرالية. وحتى حين تقدم المنح إلى مؤسسات عامة – وفي بعض الولايات، إلى خاصة – فإن هذه الأموال تأتي بشكل منحة إجمالية. وهناك تعليمات

ناظمة لهذه المنحة، يقصد بها على العموم الحيلولة دون الاحتيال وسوء التصرف بها، ولكن أعمال الرقابة على هذه الأموال تفتقر حتى الآن إلى رصد النتائج التي يحققها الطالب. أما اختبار الرهانات الصعبة فما زال يطبق في المدارس وليس في الكليات أو الجامعات.

تثير هذه الاختلافات عينها حنق أولئك الذين يودون أن يكون نظام التعليم في ولايتهم متكاملاً بنيوياً وقادراً على متابعة أهداف مشتركة -مثل الالتحاق بالجامعات والصلاحيات الاقتصادية- بطرق متماسكة ومنسقة. وهناك اختلافات يتمسك بها قادة التعليم العالي العام، وأحياناً بالاتفاق وقادة مدارس الولاية التي تتبع نظام الصفوف الاثنى عشر K-12. ولقد أدى الإصرار على الفصل بين المصلحتين أن فقد كل منهما الرد على نقطة ضعف الآخر. فليس هناك من ناتج مشترك بين الاثنين، والشعور المشترك بالمسؤولية بينهما مفقود كذلك - وكل ما هناك فريقان، كل منهما ماض في دربه الخاص.

وأما مدى فائدة هذا الوضع للمصلحة العامة فتقديره متروك لكل ذي بصيرة. لكن من منظور المصلحة الذاتية المؤسساتية فيبدو أن الصفقة جاءت لصالح التعليم العالي ذلك أن الكليات والجامعات كافة تم تنظيمها وتمويلها على نحو أفضل من المدارس الأولية والثانوية. كما أن المدرسين في الكليات ينالون رواتب أفضل مما يناله معلمو المدارس. كذلك يحظى التعليم العالي بقدر أكبر من الاستقلال وينال نقوداً أكثر، وإمكانية العودة إلى السوق كلما ظهر أن الأموال العامة بدأت تشح. وفي حالات متطرفة وكاليفورنية مثال صارخ على هذا الوضع - سمح لكليات وجامعات الولاية باحتلال مكانها بين الأفضل في الولايات المتحدة، بينما المدارس الأولية والثانوية بين الأسوأ.

سوق تحت الإدارة

وأخيراً بلغنا جوهر قضيتنا. فالواقعة الأساسية في أميركة الحديثة، أن الالتحاق بالجامعة ومن ثمّ نيل الفرصة يظل مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالعرق والموقع الاقتصادي. فمن اليسير جداً التنبؤ بمن هي الجماعة التي سوف تنجح وتلك التي سوف تتخلف. فقبل ثلاثين عاماً لاحظ بوب زيمسكي وبيني اوديل في دراستهما للصفوف الجامعية أن بنية خيار الكلية قد ارتبطت عميقاً بالنسيج الاجتماعي الذي تقوم عليه البلاد. وهذه الملاحظة تصدق اليوم كما كانت تصدق حينذاك - وهذه هي المشكلة.

والحق أنه لم يفلح شيء في تغيير الظروف التي تجعل من العرق والظروف الاقتصادية الموزع الرئيس للفرصة التعليمية ومن ثمّ الاقتصادية ولذلك لم يكن ليصمد الافتراض الذي ذهب إليه كثيرون في ستينيات القرن العشرين -من ضرورة تصويب الحيف التاريخي- وما عاد مقبولاً. والقول: إن البرامج التي تروج لتوسيع الالتحاق بالجامعات، والعمل الإيجابي، إنما هي أدوات متممة يمكن للأمة أن تفيد منها لتكون لديها قوة عاملة أكثر مهارة وإنتاجية، فقدت قوتها حالما أصلح الاقتصاد نفسه في عقد التسعينيات. فالبرامج والسياسات الفيدرالية التي استخدمت آليات السوق في توزيع المساعدة المالية الطلابية كفلت سيادة قوى السوق في صوغ التعليم العالي الأمريكي، إنما كانت قاصرة عن معالجة القضايا الأساسية المرتبطة بالطلبة المحرومين؛ إذ بالرغم من توظيف المبالغ الفيدرالية الضخمة في منح بيل والبرامج المرتبطة بها. فإن هؤلاء الطلبة المحرومين يواجهون احتمالات الخسارة فظلوا في خطر ثم ازدادوا فوق هذا حرماناً. وفي حين أن التغلب على تحديات الالتحاق بالجامعات والتفويض بالصلاحيات يتطلب ابتهاج أنظمة متكاملة، فإن الواقع كان عبارة عن هاوية تزداد انحداراً واتساعاً تقوم بفصل المدارس العامة عن مؤسسات وأنظمة التعليم العالي.

لكن السؤال الملح هو: «أيجب أن يكون الوضع كذلك؟» وإذا سلمنا بأن السوق في التعليم العالي باتت من حقائق الظروف ولا يمكن التخلي عنها، وأنه ليس من المرجح أن تستخدم سوق أخرى تعتمد على السندات في تمويل التعليم في المدارس الأولية والثانوية. فيا ترى أنجد وسائل لإدارة النظام -وسوق التعليم العالي- تهدف لزيادة احتمال نجاح المزيد من السكان المحرومين تعليمياً أولاً ثم اقتصادياً؟

وتتوقف زيادة هذا الاحتمال في الأرجح على عدد من التغييرات الصعبة -وهناك من يذهب إلى وصفها بالمستحيلة- فلا بد من أن يكون هناك أولاً وقبل كل شيء إقرار بأن المشكلة لا تقتصر على ارتباط أساسي بثمن التعليم العالي. فتوفير معونة مالية فيدرالية للطلاب أكبر وحسنة التوجيه ليس هو الإجابة.

ثانياً يجب الإقرار بأن حل المشكلة يشتمل على النظام التعليمي برمته - من حيث كونه نظاماً - وليس هذا الجزء أو ذاك من النظام. وهذا الإقرار يقتضي من صانعي السياسة وقادة التعليم العالي التخلي عن الفكرة القائلة: إن التعليم العالي على نحو ما منفصل

عن الصراع – أو ما هو أسوأ من ذلك، أي إنه على نحو ما فوق الصراع. فليس يكفي أن تُقر الكليات والجامعات بأن المدرسة الثانوية هي المنقذ للطلاب المحرومين؛ بل لا بد للكليات والجامعات، من حيث إنها مؤسسات ذات غرض عام، من أن تصرف بدافع من شعور بالمسؤولية المشتركة – مسؤولية تتضمن، بمفاهيم النظام، زيادة الإمداد بالطلاب المحرومين المستعدين للالتحاق في مؤسساتهم.

بيد أن المسؤولية سوف تقع، على أي حال، على كل القادة السياسيين في كل ولاية، أحبوا ذلك أم كرهوه. والهيئات العامة ذات النصيب الأكبر في تصميم حل منهجي للتحدي المزدوج تيسير الالتحاق بالجامعات والتفويض بالصلاحيات وهي التي تتمتع بالصلاحيات والموارد بأوضح عبارة لتهيئة الدخول إلى النظام. فلدى حكومات الولايات، كما كان للممولين الأوائل لنظام التعليم الذي يمتد ست عشرة سنة في البلاد، الوسائل اللازمة لإحداث التغيير على الفور تقريباً. فالولايات هي المورِّد الرئيس لكل ما تحتاج إليه المدارس والمعاهد أشد الحاجة – أي التمويل اللازم. ذلك أن المال هو اللاعب الأساسي في لعبة إصلاح المدارس. والولاية التي تسعى إلى شق طريق حقيقية، على برنامج الالتحاق بالجامعات، مثلاً، يمكنها أن تقدم للمدارس الثانوية عرضاً يتضمن مكافآت حقيقية لتحسين معدلات التحاق خريجيها بالمعاهد العالية والحصول على وظائف مجزية. وللمدارس الثانوية التي تعاني تدني نسب التحاق طلابها بالكليات، في هذا، أفضل نصيب من الفائدة، ولو أن هذه الثانويات سوف تواجه أصعب التحديات.

ولكن ما كان لمزيد من المال، وإن مُنح على سبيل المكافأة، أن يكون حلاً كافياً؛ بل يرجح أن يتطلب التقدم من صانعي سياسة الولاية أن يحسنوا استخدام الرافعات التي وفرتها لهم الأسواق لرفد الكليات والجامعات، فضلاً عن المدارس الأولية والثانوية، وصولاً إلى نوع من نظام تعليمي متكامل مماثل للمثال الذي عرضناه عن محطات الضخ.

ولعل المثال الحقيقي يساعدنا في شرح الوضع. فاجتماع طاولة بيو المستديرة الذي وقف فيه ألفريدو دي لوس سانتوس معارضاً لصورة خط أنابيب تعليمي مقيِّد ضاغط، قد حضره أيضاً راي كورتينيس، وكان يومئذٍ مشرفاً على المدارس في سان فرانسيسكو، وعلى وشك أن يغدو مستشاراً للمدارس العامة في نيويورك. وقد أصبح فيما بعد مهندس عملية إعادة

تنظيم المدارس العامة في لوس أنجليس. وكان قد أمضى أكثر جلسة نقاش الحلقة التي استمرت يوماً كاملاً مستمعاً صامتاً، وهو راض، كما يبدو تاركاً للآخرين أن يتحدثوا بحماس عن ضرورة توسيع المجال لدخول الراغبين بالدراسة، بالرغم من الافتقار لأفكار جديدة عن السبل اللازمة لإنجاز ذلك. وفي اليوم ذاته أخبر الرجل الطاولة المستديرة أن ثمة طريقة عملية لبث روح من الاعتماد المتبادل بين نظام المدارس والجامعات. وطرح السؤال: ماذا لو اقترح الحاكم تحويل 10% من مخصصات ولاية ما للتعليم العالي إلى محفظة يمكن لمديريات المدارس الإفادة منها في شراء خدمات وخبرات من الجامعات العامة في الولاية؟ ولماذا لا تكون أجهزة المدرسة زبائن للجامعات؟ فمع وجود 10% من الأموال التي ما زالت تُضخ للجامعات ووضع هذه النسبة في خدمة هذا الغرض، لم يكن هناك في الغرفة من يشكك في أن الجامعات ستبدي اهتماماً بالاقتراح – وسوف تتنافس فيما بينها. للحصول على الدولارات التي تحملها المحفظة المقترحة.

كان كورتينيس يقترح استخدام السوق لصوغ الإصلاح: فأولاً استرعاء انتباه الجامعات؛ ثم تركيز ذلك الانتباه على تحديات الالتحاق بالجامعات والصلاحيات. وقد عرض هذا الاقتراح على مجموعات مختلفة وكان يحظى، دائماً، على ما يبدو برد الفعل ذاته: إعراض من جانب قادة الجامعة، ثم بما يفيد «قطعاً أنت لست جاداً في ما تقول» من جانب المشرعين وأعوان حاكم الولاية، ثم تلهف من الجميع للانتقال إلى الموضوع التالي.

ولكن لماذا لا تستغل تجربة التعليم العالي التي تحقق لها الفوز بعد كفاح شاق مع الأسواق وقواها لإدارة توسيع الالتحاق بالتعليم الجامعي والفرصة؟ تخيلوا للحظة أن ولاية ما أصبحت تعتزم شراء خدمات تعليمية للطلاب المحرمين، بدلاً من تقديم المنح لهم مباشرة أو للمؤسسات، فلماذا لا تطلب الولاية عروضاً متكاملة تربط المدارس والجامعات لتقديم المزيد للفتيان المحرومين بما يشمل التعليم في الكلية والمهارات المناسبة للعمل؟ ولماذا لا يؤخذ باقتراح كورتينيس بتقديم 10% من مخصصات الولاية للتعليم العالي وتقديمها لواحدة أو أكثر من هذه الهيئات المكلفة بإجراء المشتريات المطلوبة؟ ثم لماذا لا تنفتح هذه السوق أمام المؤسسات الخاصة والكليات التي تنشد الربح مثل جامعة فينكس؟

ونحن لا تراودنا أي أوهام – ولسنا نتوقع أن يحدث شيء في أي وقت قريباً. فلسوف تتعرض الكثير من المصالح الراسخة للتهديد. وأولئك الذين يراودهم أشد القلق حول أمر الطلاب المحرومين، هم في كثير من الأحيان أولئك الذي ينفرون أشد النفور من التوسل بآليات السوق لتحقيق أهداف جماهيرية. وهناك الكثير من الكسل والعطالة، والاعتقاد القوي بأن إفساح المجال للدخول إلى الجامعة مسألة تتصل بالسعر أكثر مما تتصل بالإعداد. وأخيراً نقول ثمة استعداد بالغ لدى دوائر التعليم العالي لتصديق أن مسؤولياتها تبدأ حيث تنتهي المدارس الأولية والثانوية. ولكن الأسئلة جديرة بالطرح إذا لم يكن ثمة سبب آخر لإطلاق شرارة جدال واسع – فنسأل من جديد أيجب على الأمة أن تقنع بنظام يطالب الطلبة المحرومين بالنجاح بينما هم لا ينقطعون عن السباحة ضد التيار.

obeikandl.com